الْمَجَازُ

بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ

المجلس الثالث

لِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ الدُّكْتُورِ /

مُحَمَّد مُحَمَّدِيْ بْنِ مُحَمَّدْ جَمِيل النُّورسْتَانِيِّ

حَفِظَهُ اللَّهُ وَ غَفَرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مضل له ومَن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد:

فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثةٍ بدعة، وكل بدعةٍ ضلالة، وكل ضلالةٍ في النار، ثم أما بعد:

هذا هو **المجلس الثالث** الذي يتعلق بقضية المجاز، تحدثنا في المجلسين الماضيين عن بعض الأمور التي لا بد من معرفتها لمعرفة قصة المجاز، المجاز قصة، وهذه القصة تأتي ضمن سلسلةٍ كثيرةٍ وظِّفت للتخلص من كثيرٍ من النصوص، والذي لم يجرب هذه القصة ولم يتجرع مرارة هذه القصة؛ ولم يعاني قصة المجاز وكيف أن هذه المجالس تُخدم للعبث بالنصوص، هذا سأعذره في أن يعتبر كلامنا تطويلًا بلا طائل، أما مَن درس هذه الموضوعات ومارَس في هذا المجال ما يكفي لتصور الموضوع ورأى كيف أن هذا الطاغوت -كما يسميه ابن القيم- أنشيء لغرضٍ معين، أُنشيء واختُبر، كما سبقت النصوص من المعتزلة أنفسهم، نحن أنشأناه ولغرضٍ معين، الذي يرى هذه الأمور؛ في أقل الأحوال يحتاط لدينه الذي يرجع إلى التعامل مع النصوص، التعامل مع النصوص؛ هذا بداية الأمر ونهايته.

كثير من الأساليب فيها إحداث، ولكن الإحداث الذي فيها لا يظهر للناس، وتعرفون؛ النبي ﷺ كان يحذر من البدع، ومن تحذيره وشدة تحذيره من البدع ضمَّن التحذير من البدع؛ خطبته التي كانت يخطب بها في المناسبات، وكان يحذر من البدع، لماذا ضمَّن خطبته التحذير من البدع؟ أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمدٍ ﷺ وشر الأمور -وشرَّ؛ هذا فعل تفضيل (٠٥:١٧)، وشر الأمور محدثاتُها وكل محدثةٍ بدعة وكل بدعةٍ ضلالة وكل ضلالة في النار، لماذا هذا كله؟ لأن إحداث قضيةٍ واحدة؛ مثلًا إحداث بدعةٍ واحدة؛ هذا من أخطر الأمور في الدين، فكيف بإحداث منهجٍ لقراءة النصوص.

هناك إحداث لمنهج، هذا المنهج يطبقه هنا وهنا، ما دام اتفق الناس ما هو..، وافقوه على إحداث هذا المنهج؛ بعد ذلك يستمر، لماذا هنا؟ مجاز، اتفقنا أن هناك مجاز، لماذا هنا؟ مجاز، هذا إحداث واستحداث لمناهج القراءة، وكل هذه الأمور في خلاصتها وفي جوهرها؛ فيها تخلُّص من منهج السلف مع التعامل مع النصوص، كل مَن انحرف في هذا الباب، منهج السلف في التعامل مع النصوص، ستجد أنه أكوامًا من البدع، فالحديث عن المجاز يأتي في هذا السياق.

وأنا دائمًا أؤكد وأقول: والذي قرأ موقف شيخ الإسلام ثم خالفه؛ رأيه عندي محترم، بس الذي لم يقرأ ويردد ويقول كيف هذه القضية وكيف...، هذا لا أُعذره، يا أخي اقرأ، اقرأ، قد تصل إلى نتيجة تخالف شيخ الإسلام، ما في إشكال، قد تصل إلى نتيجة وأنا متأكد أنك إذا قرأت لن تنفلت، إذا قرأت..؛ لأن القضية إذا أخذتها من جوانبها؛ هي واضحة جدًّا، ولكن القراءة والاطلاع على ما كتبه شيخ الإسلام وعلى ما كتبه ابن القيم ضروري جدًّا، بعد ذلك أنت حر.

نحن وصلنا إلى الأقوال في المجاز، ذكرنا الأقوال، اليوم سنتناول موضوعين -بإذن الله ﷻ-:

الموضوع الأول: النظرة الإجمالية إلى أدلة المجازيين.

وهذا الموضوع؛ سنستعرضه من خلال كلامٍ للآمدي، الآمدي في كتاب «الإحكام» استعرض هذه القضية واستعرضها مركَّزةً، في مناظرة بين دكتور عبدالعظيم المطعني، وهو أكثر مَن توسع في هذا الباب الآن، يعتبر إمام المجازيين، له كتاب في هذا الموضوع في مجلدين، في مناظرة -وكان يدرس في فترة من الفترات في جامعة أم القرى-، حصلت مناظرة بينه وبين الدكتور أحمد سعد حمدان رَحِمَهُ اللَّهُ، والدكتور أحمد لم أقابله ولكن كلمته بالتليفون مرارًا، هذه المناظرة أنا استمعت إليها، هذه المناظرة كانت في نادي مكة الأدبي، وأنا طلبت منهم الشريطين واستمعت إلى المناظرة، ثم اتصلت بالدكتور، قلت له: هل تذكر شيء من حيثيات المناظرة؟ قال لي: هم طلبوا من المناظرة وما أخبروني أن الذي سأقابله هو المطعني، المطعني هو القمة في هذا الباب، بمعنى أنه هو المتخصص الأول في هذا الباب، يقول دخلت القاعة وفوجئت أن مَن سيقابلني هو المطعني.

معنى هذا؛ الذي يستمع إلى الشريطين؛ يرى كيف أن كِفَّة الحق واضحة وبارز، من ناحية متخصص في هذا الموضوع، ومن ناحية أخرى متخصص عادي ليس هذا التركيز، في تلك المناظرة ذكر الدكتور عبدالعظيم: أن ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ..، -طبعًا هو لما يتحدث عن ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ متعدي، حديثه عنه متعدِّيًا-، ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما ناقش المجازيين؛ اختار كلامًا للآمدي، وهذا منه اختيارٌ للجانب الأضعف، لماذا لم يختر أحد البلاغيين الذين كتبوا في البلاغة؟ لماذا اختار واحدًا من الأصوليين؟ أنا بدأت لما بدأت أكتب؛ قارنت كلام... لماذا ابن تيمية اختار الآمدي؟ اختيارات ابن تيمية عندي لها.. لما يختار شيء؛ تجد وراءه قصة.

الآمدي توفي سنة ٦٣٠، جاء بعد الرازي، الرازي توفي سنة ٦٠٦، رتَّب كتب الرازي في علم الكلام وفي أصول الفقه، كتابه «الإحكام» فعلًا من الكتب التي فيها إبداع في الترتيب، بدأت أبحث لماذا ابن تيمية يختار الآمدي؟ وجدت أن ما ذكره الآمدي هو كل ما في جُعبته، أو جُل ما في جُعبته، نحن سنعرض الموضوع الأول من خلال كلام الآمدي، مع التعليقات البسيطة جدًّا من كلام شيخ الإسلام على كلام الآمدي.

ثم سندخل في الموضوع الأساسي: وهو إبطال المجاز.

نحن الآن بدأنا نقترب، وأرجوا أن ننهي السلسلة بمحاضرة أخرى نُكمل فيها إبطال المجاز، ونتحدث في الأخير عن القرينة، القرينة في المجاز بين الحقيقة والوهم، وما هي القرينة؟ سنجد أنها كلها أمور كلامية قُدِّمت بصبغة علمية وهي ليست من العلم في شيء.

الآمدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: شيخ الإسلام نقل كلامه، والرسالة التي فصَّل فيها اسمها «رسالة الحقيقة والمجاز» وهي مطبوعة في المجلد الـ ٢٠ من «مجموع الفتاوى».

يقول الآمدي: اخْتَلَفَ الْأُصُولِيُّونَ.

كلمة الأصوليون سيقف معها شيخ الإسلام وقفة طويلة، مَن هم الأصوليون؟، هل هم الذين يعرفون أصول الفقه ومعاني أصول الفقه، وأصول الفقه موجودة بين الصحابة أيضًا، نعم تدوينه متأخر ولكن أصول الفقه موجود، لأن أصول الفقه؛ ذكرنا مرارًا أن أصول الفقه ينحصر في ثلاثة موضوعات، موضوع تكميلي وموضوعان رئيسيان:

الموضوع الأول: تحديد الأدلة، حتى لا يضطرب ويحتار الفقيه يأتي يستدل بهذا وهذا، لا، لا، في الأصول؛ تحديد الأدلة ومكانة الأدلة.

ثم كيفية الاستفادة من الأدلة، وهنا يدخلون في موضوعات تتعلق بدلالات اللغة وغيرها.

الموضوع الثالث: ليس من الصميم وهو مكمِّل، مَن المؤهل للاستفادة من الكتاب والسنة، يبحثون هنا عن الاجتهاد والتقليد.

إذن؛ هذه الموضوعات خلاصة أصول الفقه؛ كيف تفهم النصوص، هذا هو الموضوع الذي أشغل الصحابة، هل تقصد بالأصوليين كل مَن يعرف هذه الأمور؟ إذن؛ كلامك يشمل الصحابة والتابعين وغيرهم، أو تقصد بالأصوليين مَن كتب في الأصول؟ أو تقصد بالأصوليين مَن يعرف الأصول من بعد الصحابة؟ وهذا يشمل كل مجتهد، مَن تقصد؟ ولكن لاحظ كيف أن هؤلاء يطلقون ثم يختصرون ويعتصرون ثم يصلون إلى النتيجة التي سيوصلونك إليها.

لاحظ: **اخْتَلَفَ الْأُصُولِيُّونَ فِي اشْتِمَالِ اللُّغَةِ عَلَى الْأَسْمَاءِ الْمَجَازِيَّةِ، فَنَفَاهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو إِسْحَاقَ وَمَنْ تَابَعَهُ، وَأَثْبَتَهُ الْبَاقُونَ وَهُوَ الْحَقُّ.**

أبو إسحاق لوحده؟ حتى أبو إسحاق؛ سيأتي كلام للمطعني يقول: **هذا من الأمور المشهورة التي اشتهرت بين الناس اشتهارًا فجًّا وليس له حقيقة.** سينازعونه هناك، وسنبين كيف أن كلامه هو الذي..، طيب؛ حتى هذا أبو إسحاق واحد، في هذه الأمة، أبو إسحاق واحد. **وَأَثْبَتَهُ الْبَاقُونَ وَهُوَ الْحَقُّ.**

ذكرت لكم في المحاضرة الماضية؛ كيفية عرض الموضوع.

من البداية يحسم الموضوع، الذي عنده ذرة من العقل، سيتبع أبو إسحاق على جلالته وعلى...، أين الأمة أين...؟

حُجَّةُ الْمُثْبِتِينَ أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ إِطْلَاقُ أَهْلِ اللُّغَةِ اسْمَ الْأَسَدِ عَلَى الْإِنْسَانِ الشُّجَاعِ، وَالْحِمَارِ عَلَى الْإِنْسَانِ الْبَلِيدِ، وَقَوْلُهُمْ -أي ثبت قولهم-: **ظَهْرُ الطَّرِيقِ وَمَتْنُهَا** -يعني متن الطريق-، **وَفُلَانٌ عَلَى جَنَاحِ السَّفَرِ، وَشَابَتْ لِمَّةُ اللَّيْلِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.**

هل هناك مَن يخالفهم في إطلاق هذه (١٨:٣٧)، ولكن الخلاف في الإطلاق، رأيت أسدًا يخطُب، لا شك أن المراد هنا هو الرجل الشجاع وليس السبع، ولكن حسب كلامكم؛ إطلاقه هنا حقيقي، هذا هو الخلاف، لذلك نرى أن هذه الأدلة كلها لا تعني شيئًا بالنسبة لي أنا، مَن يخالفهم في هذا؟ واضح؟

وَإِطْلَاقُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ لُغَةً مِمَّا لَا يُنْكَرُ إِلَّا عَنْ عِنَادٍ.

صحيح لا أحد يُنكر، لن يُوهِم أن هؤلاء المخالفين ينكرون إطلاق هذه الأسماء، وبالتالي عندهم من العناد ما يكفي، طيب؛ ليست القضية هنا.

وَعِنْدَ ذَلِكَ -ثبت إطلاق هذه الأسماء على هذه المعاني المجازية-.

وَعِنْدَ ذَلِكَ فَإِمَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ حَقِيقَةٌ فِي هَذِهِ الصُّوَرِ، أَوْ مَجَازِيَّةٌ.

أنت الآن بين أمرين: إما أن تقول أن إطلاق اسم الأسد على الإنسان الشجاع حقيقة أو مجاز، أنت بين أمرين، لماذا أنت بين أمرين؟ وضعك الآن في...، لابد أن توافقه وإن خالفته فلا.

لِاسْتِحَالَةِ خُلُوِّ الْأَسْمَاءِ اللُّغَوِيَّةِ عَنْهُمَا مَا سِوَى الْوَضْعِ الْأَوَّلِ.

هنا نقول للآمدي: أنت أثبت هذا التقسيم، لأن هذا الترديد (٢٠:٢٣) على إثبات هذا التقسيم، أليس كذلك؟ فلذلك أنا أقول دائمًا المجازيون يبدأون بالتحكم ويمرون بالتحكم وينتهون بالتحكم، قضية المجاز تحكم في تحكم في تحكم، إذن؛ نقول له: أنت الآن هنا تصادر على المطلوب، لابد أن تبرهن ثم تستدل.

لا زال الكلام للآمدي رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا جَائِزَ أَنْ يُقَالَ بِكَوْنِهَا حَقِيقَةً فِيهَا؛ -لا جائز- لِأَنَّهَا حَقِيقَةٌ فِيمَا سِوَاهَا بِالِاتِّفَاقِ.

طيب؛ هو الآن هو الذي يتحدث عني أيضًا، متى اتفقنا؟ ما كأنها حقيقة هنا، هنا الخلاف، لا خلاف في الأطلاق، الخلاف في أن إطلاقها هنا حقيقي ومجازي، حسب الفوارق التي ذكرتموها بين الحقيقة والمجاز، وأن المتبادر إلى الذهن هو الحقيقة، الذي يتبادر إلى الذهن هنا؛ هو الرجل الشجاع، إذن؛ إطلاقه هنا حقيقة، هنا الخلاف، إذن؛ هذا بالاتفاق كلام لا معنى له.

فَإِنَّ لَفْظَ الْأَسَدِ حَقِيقَةٌ فِي السَّبُعِ، وَالْحِمَارِ فِي الْبَهِيمَةِ، وَالظَّهْرِ وَالْمَتْنِ فِي الْأَعْضَاءِ الْمَخْصُوصَةِ بِالْحَيَوَانِ.

هناك شيء مهم جدًّا استبعده الآمدي هنا، وهذا الاستبعاد هو أيضًا من التحكم، هنا الألفاظ تنقسم إلى قسمين:

- ألفاظ مجردة.
- ألفاظ مركبة.

اللفظ إذا لم يتم تركيبه في جملةٍ مفيدة؛ يكون مثل الحرف، (علا) (في) هذه حروف لها معاني، ولكن متى تفيد؟ وإلا لا تفيد، هل معنى لا تفيد أن ليس لها معنى؟ لها معنى، (علا) علو، (في) ظرفية، وهكذا الألفاظ، شخص يقول: (كتاب)، أنت ماذا تقصد؟ قرأت الكتاب؟ تريد أن أناولك الكتاب؟ (أسد) طيب؛ ماذا؟ اللفظ بعد تركيبه يكون مختلفًا عنه قبل تركيبه، طيب؛ أنت الآن ساويت بين الأمرين؛ اللفظ المجرد، هَب أن الأسد، أنا لا أخالفهم في هذا، الأسد قبل أن يُركب في جملة مفيدة؛ الذي يتبادر إلى الذهن هو السبب، ولكن بعدما يُركب؛ حسب القرينة، قد يكون هو السبع وقد لا يكون السبع، (دخلت الغابة ففوجئت بأسد)، ماذا يُقصد هنا؟ واضح، (ذهبت إلى المسجد فوجدت الأسد يخطُب) مَن يشُك أن المراد بالأسد هنا الرجل الشجاع؟! إذن بعد التركيب؛ حالة اللفظ تختلف عن حالتها قبل التركيب، وبالتالي هذا كله كما قلت تحكم في تحكم، النظر إلى معنى الكلمة قبل التركيب وسحبه إلى اللفظ بعد التركيب ويقال حتى هنا حقيقة في كذا ومجاز في كذا؛ هذا خطأ، هذا من الأخطاء الشائعة التي يرتكبها المجازيون.

وهو الآن ينقلنا من خطوة إلى خطوة ونحن يبدو أننا أسلسلنا القيادة له الآن، من هنا إلى هنا، ومن هنا إلى هنا، ومن هنا إلى هنا، ومن هنا سيكلبشنا في الأخير، ولذلك نحن نقول: لسنا معك في جميع الخطوات، لنا موقف في الخطوات هذه كلها، لا نخالفه مثلًا بالنسبة للإطلاق ما خلفناه، واضح؟

وَعِنْدَ ذَلِكَ فَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ حَقِيقِيَّةً فِيمَا ذُكِرَ مِنَ الصُّوَرِ لَكَانَ اللَّفْظُ مُشْتَرَكًا.

من الغريب؛ أن اللفظ بعد التركيب لا يحتمل أكثر من معنى، كيف يكون مشتركًا؟ (رأيت أسدًا يخطُب) هل يحتمل السبع؟ كيف يكون مشتركًا؟ اللفظ في مورد النزاع لا يحتمل أكثر من معنى، فكيف يكون مشتركًا، واضح؟

وَلَوْ كَانَ مُشْتَرَكًا –أنا لست معك في أنه مشترك– لَمَا سَبَقَ إِلَى الْفَهْمِ عِنْدَ إِطْلَاقِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْبَعْضُ دُونَ الْبَعْضِ ضَرُورَةَ التَّسَاوِي فِي الدَّلَالَةِ الْحَقِيقِيَّةِ.

حتى هذا ينازع فيه، لماذا؟ كلمة (الظهر) هي حقيقة في ظهر الإنسان، أليس كذلك؟ وفي ظهر البعير، وفي ظهر الفرس، وفي ظهر النملة، وفي ظهر أي حيوان، وأنت لما تقول (الظهر) يتبادر إلى الذهن ظهر الإنسان، مع أنها كلها حقيقية، إذن؛ حتى هذا لا يُسلَّم له، أن الإطلاقات الحقيقية كلها متساوية في التبادر إلى الذهن.

وَلَا شَكَّ أَنَّ السَّابِقَ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْأَسَدِ إِنَّمَا هُوَ السَّبُعُ.

نعم، أنا معه، في ماذا؟ لما يكون مجردًا.

وَمِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْحِمَارِ إِنَّمَا هُوَ الْبَهِيمَةُ، وَكَذَلِكَ فِي بَاقِي الصُّوَرِ.

نحن قلنا أننا لا نسلِّم له حتى هذه الجزئية.

كَيْفَ.

في الأخير يقول: ، يعني كيف تخالفني في هذا..؟

وَإِنَّ أَهْلَ الْأَعْصَارِ لَمْ تَزَلْ تَتَنَاقَلُ فِي أَقْوَالِهَا وَكُتُبِهَا عَنْ أَهْلِ الْوَضْعِ تَسْمِيَةَ هَذَا حَقِيقَةً وَهَذَا مَجَازًا.

رجع إلى التحكم مرة أخرى، قلت لكم يبدأ من التحكم ويمر بالتحكم وينتهي..، طيب؛ خلافنا في ماذا؟ خلافنا في هذا، أنت تدعي أن كل مَن أطلق هذا فهو قائلٌ بالمجاز، وأنا أطالبك بالدليل، أقل ما أطالبك؛ فرقٌ بين الحقيقة والمجاز، فرق واحد، سيأتي إبطال المجاز من خلال الفروق، فرق واضح بين الحقيقة والمجاز فرق مطَّرِد، أبدًا، طردًا وعكسًا.

على كل حال؛ هذا كلام الآمدي، وشيخ الإسلام ناقشه مناقشة طويلة، وأنا ما أردت أن أدخل في هذه المناقشة، أردت أن أنبه إلى ما في كلامه من الأمور التي لا تخلو من هذا، هذا الذي ذكره الآمدي وهو أقصى ما عندهم.

ندخل في: إبطال المجاز.

إذا كانت هناك أمور تحتاج إلى...، فأنتم دونوها عندكم، دونوها عندكم لأن النقاش يُثري الموضوع، قد تكون هناك أمور تحتاج إلى توضيح ولا أنتبه لها، هذه الأمور سأنتبه لها من خلال الأسئلة وهكذا، نحن الآن ندخل في إبطال المجاز.

طبعًا ستكون هناك بعض الجولات مع الدكتور عبدالعظيم المطعني، لأن الدكتور كما قلت: أشهر مَن كتب في هذا الموضوع، كتبت مقدمة قبل أن ندخل في الموضوع: إن القول بإنكار المجاز؛ قد تبنَّاه شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، وأيَّده بالحُجج وناصره بقوة.

طبعًا ابن تيمية عند المطعني من القائلين بالمجاز، كل هذا الجُهد لم يشفع له، ابن تيمية من القائلين بالمجاز، ابن القيم من القائلين بالمجاز، الشنقيطي من القائلين بالمجاز، ناقش شيخ الإسلام قضية المجاز في ثلاثة مواضع من كتبه:

أولًا: في كتاب «الإيمان»، صفحة ٧٣ إلى ٩٧ وهو مطبوع في المجلد السابع من الفتاوى، كتاب «الإيمان» الكبير.

ثانيًا: أيضًا ناقشه في رسالة «الحقيقة والمجاز» وهذه الرسالة مطبوعة في المجلد الـ ٢٠ من ٤٠٠ إلى ٤٩٧.

الموضع الثالث: في «الرسالة المدنية في الحقيقة والمجاز»، وهذه الرسالة ضمن مجموع الفتاوى المجلد السادس، وقد طُبعت مستقلة.

والعجيب؛ أن الدكتور المطعني لم يُشر إلى رسالة الحقيقة والمجاز، والتي هي من أهم المواضع التي فصَّل فيها شيخ الإسلام في قضية المجاز، وهذا مما يؤخذ على الدكتور المذكور كما أنه يخدش في دعوى الدكتور في رسالته «المجاز عند الإمام ابن تيمية وتلاميذه بين الإنكار والإكرام» في صفحة ١٠ يقول: ذكر أن هناك: **أنه أطال الاطلاع على مصنفات الشيخين في غير كتابي «الإيمان، والصواعق» ومواصلته أكثر من ثلاث سنوات.** مع أنه لم يذكر أوسع هذه المواضع التي تعارض فيها شيخ الإسلام.

والأمر فيه كما قاله أحد الباحثين: **إن إنكار المجاز رأيٌ بدأ غريبًا غير ذي بال.**

طبعًا حسب تصوير الأصوليين واللغويين الذين كتبوا في هذا الموضوع، موضوع يُذكر ويُنصف بما رأيناه عند الآمدي، **إلى أن وطَّنه ابن تيمية ذهنه وأسكنه فسيح أفكاره، لقد مرت هذه الفكرة على لسان بعض الأقدمين مرورًا عابرًا، ولما وصلت إلى ابن تيمية؛ طفِق يخسف عليها من رؤاه، وينفخ فيها من روحه حتى استوت على سوقاها.**

هذا الكلام للدكتور إبراهيم التركي، هذا دكتور أظن يدرِّس في جامعة القسيم، له رسالة: «إنكار المجاز عند ابن تيمية بين الدرس البلاغي واللغوي»، من أفضل الرسائل التي كُتبت عن رأي شيخ الإسلام، طبعًا انتهى كلامه.

وقد تبِع الإمام شيخ الإسلام تلميذه ابن القيم في الاهتمام بهذه القضية وأدرجها ضمن أبرز طواغيت أهل البدع الأربعة، المستخدمة للتحريف في باب الأسماء والصفات، التأويل، -لا، التأويل جعله مقدمة- ، المجاز، القول بظنية أخبار الآحاد، القول بظنية الأدلة اللفظية عمومًا، دلالةً، الأدلة اللفظية كلها عنده ظنية دلالةً، والقول بتقديم العقل على النقل، هذه الطواغيت الأربعة.

ومع أن كلام الإمام ابن القيم في المسألة؛ أقرب إلى الترتيب من كلام شيخه فيها إلا أنه هو الآخر فرَّقه في خمسين وجهًا، ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «الصواعق» تحدث عن هذه القضية في محورين:

المحور الأول: الوجوه العامة لإبطال المجاز. -ذكر إبطاله من خمسين وجهًا-.

المحور الثاني: الأمثلة. ذكر عشرة أمثلة من الأمثلة المعروفة وناقشها بالتفصيل.

وقد رأيت أن ألخص كلامه في المجاز وأرتبه على أسسٍ معينة، وبعد قراءة كلامه لاحظت أن مناقشاته تمحورت حول ستة محاور أساسية فرتبته على هذا الأساس، سيأتي ذكرها في هذه المحاضرة، كل هذه الوجوه الخمسين؛ ترجع إلى ستة محاور.

وقبل أن أدخل في التلخيص؛ أحب أن أقول: إن فكرة المجاز ليس لها من الجذور التاريخية، والاعتبارات اللازمة؛ ما يشفع لبقائها فضلًا عن جعلها في مساغ في المسلَّمات، وقد أسلفت في المحاضرة الأولى؛ أنها وليدة أفكارٍ ملوثة، التي كانت مع الأسف تتصدر منابر النفوذ في المجال اللغوي في ذلك الوقت، وقد راجت حتى أصبحت عند المتأخرين من المسلمات التي لا يجوز النَيل من جنابها، ودخلت المعارف المختلفة حتى انحرفت بكثيرٍ منها عن مسارها الصحيح.

ولم يأت عصر شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم –رحمهم الله– إلا والفكرة قد تأصلت عندهم وبخاصة عند البلاغيين والمتكلمين والأصوليين منهم، وكانت قد تبوأت مكانةً بارزة بين أهم معاول المتكلمين التي استخدموها لهدم الأمور العقدية الواردة في الكتاب والسنة، والتي تخالف منهجهم، حتى استحقت أن يصفها الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ ضمن أهم الطواغيت الأربعة التي اعتمد عليها المتكلمون في ردهم للأصول، –الكلام كله لي– ومن هنا يظهر لنا سر الوقفة التي لم تعرف الكلل والتي وقفها شيخ الإسلام ضد هذه الفكرة، –رحمهم الله وجزاهم عن الإسلام خيرًا–، ولولا فضل الله تعالى ثم هذه الوقفة الجريئة من الإمامين التي تناولت البحث في القضية من كل جانب؛ لم يتجرأ أحد أن يحدث نفسه في الخروج على هذا المسَلَّم عند أولئك.

هذا ومن الضروري أن يُعلم؛ أنه لم تكن مناقشة الإمامين لفكرة المجاز مقتصرة على جانبٍ معين، بل أعمل القلم في هذه الفكرة تقويضًا وهدمًا عبر الجوانب الآتية، ثلاث جوانب:

الجانب الأول: الجانب الشرعي.

حيث إنها تتضمن مبادئ باطلة، جعلها أهل البدع سُلَّمًا ارتقوا عليه لتعطيل الله ﷻ عن صفات كماله التي وردت في الكتاب والسنة صحيحة.

كثير من الباحثين يقولون: أن ابن تيمية أنكر المجاز حتى يسُد الباب، سيأتي ذكر هذا الرأي وأنه رأيٌ ضعيف.

الجانب الثاني: الجانب العقلي.

وقد خلُص إلى أنه لا توجد فوارق مستقيمة للفصل بينهما، فأي معنًى خصُّوا به الحقيقة؛ وجِد في المجاز أيضًا والعكس، مثلما ذكرنا في التبادر إلى الذهن.

الجانب الأخير: الجانب اللغوي.

وتُعد الأسباب اللغوية من أهم الدوافع التي اتكأ عليها الإمامان في هدم بناء المجاز، واقتلاع أساسه وخرج بجملةٍ من الأمور التي أثبتت عدم وجود المجاز وعدم الحاجة إليه.

طبعًا نحن لما نتكلم عن المجاز؛ نتكلم عن مصطلحٍ له أحكامه، ولا يهمنا اللفظ.

ومن أهم النقاط التي ركز عليها في هذا المجاز؛ هو فكرة الوضع والمواضعة، المجاز لا يثبُت إلا إذا أثبت الوضع، وأن هناك وضعٌ أول، وأن هناك وضعٌ ثاني، وأنه تم تجاوز الوضع الأول إلى الوضع الثاني لقرينةٍ أو لعلاقة، لأنها –فكرة الوضع والمواضعة– أهم أسس المجاز إطلاقًا، وأثبت الإمامان؛ أن الاستعمال هو الحَكَم في ذلك، وجدته هنا مستعملًا في شيء وهنا مستعملًا في شيء وما عندك الاستعمال، أما أن تُثبت أن فئةً –جماعةً– من الناس اجتمعوا واتفقوا على وضعٍ أول ثم على وضع...، هذا لا يمكن أن يثبته المجازيون.

وقد أثبتت بعض الدراسات الحديثة والتي أجراها المجازيون أنفسهم؛ صدق رؤية شيخ الإسلام بتهافت الأسس التي يقوم عليها بنيان المجاز، الوضع، الاستعمال، النقل، العلاقة، القرينة.

يقول الدكتور مهدي صالح السامرائي: –وهو ممن يقول بالمجاز– يقول في هذه الأسس: **هي أسس المجاز.**

نحن لما نقول المجاز ترا وراءها قصة عادية، هذه كلها.

إن إيمان النظر في المفاهيم المجازية يُعرفنا بمدى واقعيتها، ومدى صلاح حال تفسير النص المجازي، فالوضع الأول غير معروف.

أنت الآن بحاجة إلى الوضع الأول والوضع الثاني، غير معروف، هذا يقوله الدكتور مهدي صالح السامرائي.

والجهل بالوضع يقودنا للجهل بالاستعمال الأول.

ثالثًا: ويقودنا أيضًا إلى الجهل بمفهوم النقل، فمن لا يعرف الوضع الأول لا يتأتى له أن يعرف النقل إلى الوضع الثاني، –لا زلنا في الأسس–.

رابعًا: ومفهوم الاستعمال؛ مفهومٌ عامٌّ تخضع له نصوص الحقيقة والمجاز بدرجةٍ واحدة.

هنا يجتمعان وهنا يجتمعان، لماذا هنا حقيقة وهنا...، بل نحن لا نعرف عن ألفاظ اللغة قاطبةً، كما ذكر ابن تيمية، إلا أنها استُعملت بهذه الصورة أو تلك.

خامسًا: أما مفهوم العلاقة؛ فعامٌّ أيضًا لا يختص بالنصوص المجازية وحدها، فالتشبيه والكناية يقومان على مفهوم العلاقة أيضًا.

سادسًا: ومفهوم القرينة –وهو المفهوم الأخير– **لا يمنع من إرادة المعنى الحقيقي، ذلك لأننا لا نعرف الوضع الأول للألفاظ، ومَن لا يعرف الوضع يجهل بكل تأكيد المجاز، وإذا جهلنا المجاز لا نستطيع القول إن مقصود القرينة عدم إرادة الوضع الأول.**

لأن هذا الوضع مجهولٌ كذلك، ثم هناك شيءٌ آخر، وهو: إذا كانت القرينة معناه القيد؛ فنحن نعرف أن الكلام لم يُستعمل إلا بقيود، إن هذه المفاهيم لا يقابلها شيء ف الواقع، إنها تصوراتٌ معزولةٌ عن النص المجازي، ولذلك فنحن بحاجةٍ إلى دراسةٍ جديدة لا تقم على هذه المفاهيم، وهو مُصر على إثبات المجاز.

أحد الدكاترة الفيزيائيين اسمه الدكتور باسل الطائي من العراق، متخصص في الفيزياء، من أبرز المتخصصين في الفيزياء، أظنه الآن في الأردن يُدرِّس، عنده مشروع لكتابة: لإعادة كتابة علم الكلام. وهناك هَمٌّ يلاحقه –ذكره هو– وهو: مناوئة السلفيين والرد عليهم، بنفسه يذكر: أن علم الكلام لا يصلح الآن، يا رجل؛ أسس علم الكلام الآن فيزيائيًّا هي تنصف في أساطير العجائز، مثلًا تعريفهم للجسم؛ لا يصلح الآن، أبدًا؟ تصوراتهم في الجسم، تصوراتهم في الحركة والسكون، تصوراتهم في الأعراض، كمثال يعني، والله ﷻ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر:١٠].

يقول الجويني: يقول: **هذا مأوَّل**. –ولا يمكن أن تأمن كلامه–، أن تأخذ المعنى الحقيقي، لماذا؟ **لأن الكلِم والكلام عرَض، والعرَض لا ينتقل**. واضح؟ العرَض هذا كيف نتصرف فيه، نتصرف فيه... وينتقل، إذن؛ البنيان فاسد وباطل وهو يعترف، مع ذلك مصرٌّ، مكرهٌ أخاك على باطل، وهكذا هؤلاء، مع كل هذا مصرٌّ على...، أنا علقت على كلامه، أقول: كلام الدكتور واضحٌ في أمرين:

أولهما: كون المفاهيم الأساسية التقليدية للمجاز فاسدة.

وثانيهما: إصراره على تشييد بناء المجاز ولو بابتكار أسسٍ أخرى، على أن الأسس الجديدة التي يشير إليها في دراسته؛ أكثر واقعيةً وأقرب إلى طبيعة اللغة مما هو معروفٌ عند القدماء.

أنا أقول: ومَن أراد التفصيل في ذلك؛ فليرجع إلى المصدر المذكور، هناك أسس جديدة ذكرها؛ هي أكثر واقعية من الأسس القديمة، ولكنها أيضًا لا تصلح لبناء هذا الأساس المنهار أصلًا.

أقول بعد التوطئة (٠٤:٤٨): فلا يظنن ظانٌّ أن موقف الشيخين –رحمهم الله– من المجاز؛ هو موقف الضعيف العاجز الذي لجأ إلى الإنكار للتخلص من الفكرة وتوابعها، بل دراستهما للموضوع شملت كما أسلفت جميع الجوانب.

الذين يحسنون الظن بشيخ الإسلام؛ كثير منهم يرى أن ابن تيمية أنكر المجاز للتخلص من توابعها، أظن أشرت إلى هذا في المحاضرة الماضية، هذا الرأي منتشرٌ بين كثيرٍ ممن يحسنون الظن بشيخ الإسلام، حيث يرون أن السبب في حملته على المجاز؛ هو تلك الفوضى التي كانت منتشرةً بين الفرق المختلفة بسبب المجاز.

يقول الدكتور عبدالعظيم المطعني: –عنده عنوان– أسباب نفي المجاز.

يقول: إن الضرورات والظروف التي جعلت الإمام يقف تلك الوقفة من المجاز في كتابه الإيمان وفي رسالته المدنية هي في الواقع ظروفٌ جِدُّ خطيرة، ومَن يقف على خطورتها يسوِّغ للإمام وقوفه ضدها والعمل بكل طاقاته على دفعها وكف شرها، ولو أدى ذلك إلى إنكار المجاز، إذ ليس هو عقيدة أو معلوم من الدين –هكذا كتبه **بالضرورة**–، وإنما هو مذهب قوليٌّ، وفنٌّ من فنون البيان لا يُفسق منكره ولا يُذم.

ويقول بعد استعراض جيد في الجملة لصور ألفاظه في التأويل: عند كل من الباطنية والجهمية والرافضة والفلاسفة والصوفية، يقول: كانت فوضى التأويل والتصدي لها واحدًا من أعنف المعارك التي خاضها الإمام أحمد ابن تيمية، واستجمع كل طاقاته الذهنية والعلمية لمقاومتها، ولما كان خطر التأويل قد خرج عن حدود المعقول والمقبول واستهدف فيما استهدف هدم أصول الدين وفروعه على النحو الذي تقدم؛ فإن غيرة الإمام ابن تيمية على الإسلام وحماية بيضته؛ أملت عليه فيما نرى أن يوصد باب الفتنة وأن يسُد كل المنافذ التي تسرب منها المؤوِّلون إلى الإغراب وتمويه الحقائق، فنفى في هذه الغمرة المجاز.

الذي يقرأ هذا الكلام (٠٥٠:٤٧).

وذلك لأن التأويل المُفضي للمجاز؛ إنما هو بريد المجاز، والمجاز إنما هو بريد فوضى التأويل، اتخذ منه المتؤولون الفوضويون وسيلةً لمشروعية عملهم.

ويتابع: إننا نعتقد والله هو المطلع على ما في السرائر؛ أن مذهب الإمام في إنكار المجاز؛ كان رد فعلٍ لظاهرة التأويل الفوضوي التي عبثت بحرمة النصوص.

طيب؛ هذا الكلام فيه حقٌّ وفيه شيءٌ من الباطل.

أما الحق الذي فيه: أنه لا شك أن الذي جعل شيخ الإسلام يقف تلك الوقفة الحازمة والطويلة والعنيفة؛ هو ما أشار إليه المطعني في كلامه، وقد أحسن المطعني في تصوير جانبٍ مهم للقضية، كما أنه أشار إلى ذلك الإمام ابن القيم في «الصواعق» في الوجه الثالث والعشرين من وجوه رد المجاز.

وأما الباطل الذي فيه: هو القول بأن شيخ الإسلام اضطر إلى نفي المجاز مع اقتناعه بمشروعيته لأجل التخلص منه ومن تبعاته، وهذا مجانب للصواب.

والصحيح: هو الذي أشرت إليه في المتن، ناقشه لغويًّا وعقليًّا وشرعيًّا، باطلٌ لغويًّا وشرعيًّا..، إذن؛ لماذا يثبته؟!

وقد وافق المطعني في تفسير سبب إنكار شيخ الإسلام للمجاز كلٌّ من حي الخليفة في تراث ابن تيمية، والدكتور محمد الصامل في البحث البلاغي عند ابن قتيبة، ومحمد مصطفى عبود في «القاعدة الأصولية: إعمال الكلام أولى من إهماله»، والقرضاوي في: «كيف نتعامل مع السنة النبوية»، والدكتور محمد حسين الجيزاني في «معالم أصول أهل السنة والجماعة»، والدكتور عبدالفتاح الدغميسي في «المجاز وأثره في الفكر الإسلامي»، وقد يستأنسون بكلامٍ للحافظ ابن رجب في «ذيل طبقات الحنابلة» وكلامه عام لا يخص شيخ الإسلام.

على كل حال؛ أنا لماذا ذكرت هذه الأسماء كلها؟ وهنا أسماء أخرى أيضًا؟ أكثر مَن أضر بموقف شيخ الإسلام هذا الرأي، هذا الرأي في خلاصته؛ أن المجاز صحيح، ولكن ابن تيمية تعب من ردوده على المؤولين ثم قال: لا، لا، لست معكم في المجاز، أليس بصحيح؟ إذا كان المجاز جزءًا من اللغة فلا يحق لا لابن تيمية ولا لابن القيم ولا لمليون أمثالهم أن يشككوا في المجاز، أبدًا، مَن هو حتى يشكك في شيءٍ في صميم اللغة؟ أبدًا، واضح؟ هذا الذي ذكرته من الآراء الضعيفة جدًّا.

لاحظت؛ أن أكثر مَن رأى -كثيرًا لا أكثر- كثيرًا ممن ذهب إلى هذا الرأي غير المطعني، مَن لم يدرس موقف شيخ الإسلام جيدًا؟ ويظن أنه أنكر هكذا؟ هو أصلًا مع القائلين بالجواز، ولكن يريد أن يُحسن إلى شيخ الإسلام، يتأدب معه، لا، هذا ليس من الأدب في شيء.

طيب؛ المحاور التي أبطل ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ المجاز من خلالها، قلت لكم هو أبطل المجاز من خمسين وجهًا، هذه كلها ترجع إلى ستة محاور حسب الترتيب:

المحور الأول: الاصطلاح، بيان فساد التقسيم إجمالًا.

المحور الثاني: المناقشة من خلال التعريف.

يعني التعريف يتضمن أمور، وهذه الأمور إذا لم يتم إثباتها لا يمكن أن تفد المجاز.

المحور الثالث: المناقشة من خلال تقسيمه. ينقسم إلى حقيقة ومجاز.

المحور الرابع: -هو مهم جدًّا- المناقشة من خلال الفروق. ذكروا ثمانية فروق.

المحور الخامس: الكشف عن شبه القوم.

هناك شُبه فعلًا هي قوية، وهي متأصلة، ويبدو أنها كانت من أسباب ترويج المجاز، نشأت المجاز؛ ذكرت هذا سابقًا، ولكن لماذا راجت هذه الفكرة عند كثيرٍ من الناس؛ هنا كشفها.

المحور السادس: المناقشة من خلال الأمثلة المجازية.

إذا لاحظتم؛ أنت لما تتحدث عن المجاز؛ أول ما تُصدم به...، طيب؛ ماذا تقول في قول الله ﷻ: ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾ [يوسف:٨٢]، ماذا؟ من هنا يبدأون، هذا آخر استدراك، ماذا تقول في ظهر الطريق؟ مثلًا؟ جناح السفر، هل السفر له جناح؟ لذلك أفردت هذا... والوجوه التي ذكرها ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلها جمعتها في هذا المحور.

اليوم سنأخذ إن شاء الله المحور الأول فقط، وهو: الاصطلاح.

أول أمر أثاره شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم: تذليلًا على نفي المجاز.

هو عدم ورود النفي المجازي بالمعنى الذي يحدده المجازيون عن سلف الأمة وعلماءها المتقدمين.

انتبهوا؛ هذا الوجه متسلسل، لأنهم سيقولون عدم ورود المصطلح هذا؛ لا يدل على...، لأن هكذا كل الفنون، سنأتي، كل قضية لها...

وإن تقسيم الكلام إلى حقيقةٍ ومجاز؛ هو من صنيع المتأخرين، ونحن ذكرنا سابقًا أن هؤلاء المتأخرون هم المعتزلة، باعترافهم هم، وقبل المناقشة من خلال الاصطلاح؛ أثار ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ على ضوء نصوص شيخه شيخ الإسلام بعض الأمور التي تعتبر بيان فساد هذا التقسيم إجمالًا حيث قال.

يقول: **والمقصود أنهم سواءٌ قسموا اللفظ ومدلوله أو استعماله في مدلوله طولبوا بثلاثة أمور:**

أحدها: تعيين ورود التقسيم.

الثانية: صحته بذكر أقدار الاشتراك بين الأقسام، وما يتميز به كل قسم من الحقيقة والمجاز، إذ هِن.. لابد من بيان ما تشترك فيه الأقسام، وما يفترق فيه كل قسمٍ منها للتعرف على صحة التقسيم وفساده.

الثالث: التزام الطرد والعكس، تعميمه وجودًا لا عدمًا.

أما الأول: تعيين ورود التقسيم.

من أين جئتم بهذا التقسيم؟ فيقال لهم: مستند تقسيمكم للألفاظ ومعانيها واستعمالها فيها إلى حقيقة ومجاز؛ لا يخلو من أربع احتمالات:

-مثل ما قسمتم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز؛ لا يخرج هذا التصرف من أربع احتمالات-.

الاحتمال الأول: أن يكون مستندكم هو العقل.

الاحتمال الثاني: أن يكون مستندكم هو الشرع.

الاحتمال الثالث: أن يكون مستندكم هو اللغة.

الاحتمال الرابع: أن يكون مستندكم هو الاصطلاح.

كم صارت هذه؟ هل هناك احتمال خامس؟ هذه هي الأمور التي يمكن أن تفيده.

والأقسام الثلاثة الأولى؛ أن يكون مستنده هو العقل أو الشرع أو اللغة هي باطلة، وبقي ماذا؟ الاصطلاح، لأن هذا هو الموضوع.

أما العقل؛ فلأنه لا مدخل له في دلالة اللفظ وتحديد مدلوله بالحقيقة والمجاز، ليست القضية قضية عقلية، لأن دلالة اللفظ على معناه لو كانت عقليةً بحتة؛ لما اختلفت باختلاف الأمم، ولما جهل أحدٌ معنى أي لفظ، وأما الشرع؛ فلم يرِد بهذا التقسيم ولا دل عليه ولا أشار إليه، بل فيه مفاسد يوجب الشرع إزالتها.

وأما أهل اللغة المتقدمون؛ فلم يصرِّح أحدٌ منهم بهذا التقسيم، ولم يوجد في كلام مَن نقل لغتهم ودوَّنه عنهم، كالخليل وتلميذه سيبويه والفراء والأسوَد وغيرهم، هؤلاء هم أئمة اللغة، لا أنه موجود في كلام العرب، ولا أنه موجود في كلام مَن نقل لغتهم، طبعًا -هذا كله سيأتي تفصيله-، كما أنه لم يوجد في كلام أحدٍ من القرون الثلاثة ولا في كلام أحدٍ من الأئمة الأربعة، تذكرون كلام المرداوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ أن ممن قال بالمجاز الأئمة الأربعة؟ تذكرون.

وأما ما وجِد في شيءٍ من كلام الإمام أحمد وغيره من قوله هذا من مجاز اللغة، فمراده: مما يجوز في اللغة، -ذكرته أنا في الدرس الماضي وأعيده الآن-، كلمة المجاز هذه؛ لها استعمالان:

استعمال بمعنى: مما يجوز في اللغة.

واستعمال: بهذا المعنى الذي نذكره.

وأول مَن عُرف في الإسلام أنه نطق بلفظ المجاز وأكثر منه؛ هو أبو عبيدة معمر بن المثنى، ولِد سنة ١١٠ وتوفي سنة ٢٠٩، يعني عاش ٩٩ سنة (٠١:٠٣:٢٩)، تذكروا هذا التاريخ توفي سنة ٢٠٩، أحد المجازيين المعاصرين اعترض على شيخ الإسلام، وقال: -أنا لا أذكر اسمه ولا رسالته- يقول: **أول مَن عُرف في الإسلام أنه نطق بالمجاز؛ ليس أبا عبيدة، وإنما وجِد قبله. طيب مَن يا شيخ؟ وهو أبو تمام الشاعر المتوفى سنة ٠٠٠**. طيب اذكر، اذكر متى توفي، طبعًا كلامه خطأ لأن أبا تمام ولِد سنة ١٨٨، بعد ولادة أبي عبيدة بأكثر من ٧٠ سنة، وتوفي سنة ٢٣١، بعد وفاة أبي عبيدة بـ ٢٢ سنة.

طيب؛ ومن الطريف أن هذا المخلوق لم يكلف نفسه أن يرجع إلى أي كتابٍ من كتب التراجم ليتحقق من هذا الاستدراك، أنت تستدرك على مَن يا فلان؟!

أبو عبيدة؛ من أئمة اللغة، وهو شيخ أبي عبيد القاسم بن سلام، هذا أبو عبيدة؛ وهو أبو عبيد القاسم بن سلام توفي سنة ٢٢٤ وهو من أقران الإمام أحمد، والإمام أحمد كان يستفيد منه في اللغة وكان يُجِلُّه جدًّا، صاحب كتاب «الإيمان».

صنف كتابًا في التفسير أسماه «مجاز القرآن»، أبو عبيدة، وليس مراده به تقسيم الحقيقة، بل مراده معاني القرآن، وما يعبر به من اللفظ ويفسر به، مما يدل على هذا؛ يقول في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الرعد:٢]، يقول: مجازه ظهر على العرش وعلا عليه، المجازيون ماذا يقولون؟ الاستيلاء، ويقال: استويت على ظهر الفرس وعلى ظهر البيت، وقال: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا رَجُلٌۢ بِهِۦ جِنَّةٌ﴾ [المؤمنون:٢٥]، مجازها: الجنون، ايش المجاز هذا؟! أي معناها، هكذا، وقد أكد هذا محققه الدكتور محمد فؤاد سزكين في مقدمة تحقيقه للكتاب، أكد هذا، أن المراد بالمجاز عنده ليس هو المجاز الاصطلاحي وإنما ما يجوز في اللغة، كما أكد ذلك كثيرٌ من الباحثين، «القرآن والصور البيانية في البلاغة العربية»، كتب هذه، مقدمة دكتور محمد عبدالغني لكتاب «تلخيص البيان في مجازات القرآن»، «البلاغة تطور وتاريخ»، «المجاز في البلاغة العربية»، «فلسفة المجاز»، «فخر الدين الرازي بلاغيًّا»، «البيان في ضوء أساليب القرآن»، كثيرة جدًّا، وكل هؤلاء المذكورين ومعهم غيرهم هم من المجازيين أنفسهم، كلهم أكدوا أن المراد بالمجاز عند أبي عبيدة؛...، طيب؛ ومع هذا كله فقد أصر المطعني وفلان ومَن لف لفهما على كون المجاز عند أبي عبيدة هو المقابل للحقيقة.

فكرت ماذا يقول هنا؟ قلت: أرى أن التعصب قد عمل عمله فيهما، ولم يُبق مجالًا للتروي والنظر المنصف الذي يكفي أقل القليل منه للوصول للحق، وهكذا حشَد هذا يقول في المجاز وهذا يقول في المجاز.

طيب؛ وقد بطل بهذا استنادكم إلى اللغة وأهلها، وعُلم مما سبق أن التقسيم باطلٌ شرعيًّا وعقليًّا ولغويًّا، فلم يبق إلا الاصطلاح، إلا الاستناد إلى الاصطلاح المحض، وذلك لا يفيدكم أيضًا، لماذا؟ لأنه أولًا حدث بعد القرون الثلاثة المفضلة بالنص. ثانيًا منشأه من جهة المعتزلة والجهمية ومَن تبعهم من المتكلمين. إذن؛ هذا الاصطلاح اصطلاحكم، أُلصق باللغة ومشى على الكثيرين.

هنا سؤال مهم جدًّا يفرض نفسه، وهو: هل عدم ورود المصطلح عن السلف والعلماء المتقدمين يصلح أن يكون دليلًا على إنكار المجاز؟

أنا لما أقول أن هذا المصطلح لم يرِد، هل هذا يصلح؟ أنا هنا أناقش مَن؟ شيخ الإسلام، هذا السؤال يوجه لشيخ الإسلام، إن الإجابة على هذا السؤال؛ نتركها لشيخ الإسلام نفسه، وقد قال: -والله أنا لما قرأت في هذا الباب وجدت كثيرًا من الأمور التي تعرض لها شيخ الإسلام بالتفصيل لا زالت تُذكر إلى الآن- طيب؛ أنت لما تقول هذا، هل هذا يكفي؟ اقرأ كلامه، بعد ذلك.. نقرأ كلامه.

يقول شيخ الإسلام: **يُعلم بالاضطرار عن العرب؛ أنها لم تتكلم باصطلاح النحاة التي قسَّمت بعض الألفاظ فاعلًا واللفظ الآخر مفعولًا ولفظًا ثالثًا مصدرًا؛ لكنه اصطلاح مستقيم المعنى، -متأخر-، ولكنه بخلاف مَن اصطلح على لفظ الحقيقة والمجاز، فإنه اصطلاح حادث وليس بمستقيم في المعنى.**

ليست القضية في أنه حادث، لا، هناك قضية أخرى أيضًا، إذن؛ تأخر ورود المصطلح لا يعني إنكاره، ولكن الذي دعاه إلى إنكاره هو عدم استقامته في معناه، ولما يحمله من المفاسد الشرعية، وإذا كان فيه مفاسد؛ كان ينبغي تركه لو كان الفرق معقولًا، فكيف إذا كان الفرق غير معقول؟ وفيه مفاسد شرعية؟ وهو إحداثٌ في اللغة؟ ومع هذا مُصر على...

ومن أكبر المفاسد الشرعية كما أشرنا مرارًا: أنه يُعد الوسيلة التي ارتكز عليها كل الطوائف في الدعوة إلى أصولها الفاسدة وذلك بحمل كل مما خالف أصولها على المجاز.

طيب؛ هناك قضية قد تأتي مناسبة أو لا تأتي نشير إليها الآن، وهي: الاختلاف في تحديد الحقيقة، الخلاف الطويل العريض بين المتكلمين وبين المتصوفة، كلهم متفقون على أن هناك حقيقة ومجاز، الصوفي لما يقول: أن ما يختاره مجاز؛ يرى أن فيه تهويلٌ لما يختاره، ولا يرضى هذه الكلمة لما يختاره. ولذلك يُطلق على ما يختاره حقيقة، ولما يتركه مجاز، وهذا عكس ما رأيناه من المجازيين، أليس كذلك؟ عند المجازيين؛ ما تتركه حقيقة، وما تأخذه عند المتصوفة لا، عكس، ما تتركه مجاز وما تأخذه..، تلك الرموز وتلك الإشارات التي عندهم، النصوص لها ظهرٌ وبطن، لها حقائق وظواهر، إذن؛ حقائقهم هي الحقيقة، -شوفت اللعب!- هذا من الحقيقة إلى المجاز وهو من المجاز إلى الحقيقة، وكلهم متفقون على أنه من الحق إلى الباطل.

الدكتورة فريدة زمرد لها كتاب جميل في المجاز عنوانه: «الأبعاد التداولية»، طبعًا ذكرت هذا الجانب وفصلت وأوضحته من خلال كلامٍ كثير للغزالي، الغزالي كما تعرفون يمثل..، من جانب متكلم ومن جانب متصوف، وهو الذي رسخ هذا أكثر في...

إذن؛ نحن الآن لابد أن نقول بالحقيقة والمجاز ثم سيقتسموننا، هذا يطالبنا بـ... يسموا هذا حقيقة وهذا مجاز، وهذا يقول لنا: لا، وهم أرباب الحقائق، تكونوا مع مَن الآن؟

الطالب: ...

الشيخ: فهمُهم الحقيقي إثبات المعنى الذي يليق بكمال الله -ﷻ وجلاله-، مثل اليد ومثل الاستواء، الاستواء الذي نثبته لله ﷻ استواءً يليق بكماله وجلاله، أما الاستواء عند المتكلمين؛ هو استواءٌ فيه افتقارٌ إلى الغير، مثل استوائي على هذا الكرسي، أنا الآن محتاج إلى الكرسي، أنا مستوٍ على هذا الكرسي، في نفس الوقت أنا محتاجٌ لهذا الكرسي، أليس كذلك؟ الله ﷻ لما أثبت لنفسه الاستواء؛ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، هل من المعقول أنه أثبت استواءً مثل استواءه؟ من البداية لما تقول أن الاستواء الذي أثبته الله ﷻ لنفسه لا يليق إلا به؛ انتهينا، هذه هي الحقيقة وهذا كل شيء، وهي المرادة، أما إذا قلنا النصوص هذه كلها المعاني المرادة بها هي ما لا يليق بالمخلوقين، وهذه هي الحقيقة ثم نذهب إلى المجاز، -شوفت السلسلة هذه؟!-، ولذلك الأسماء التي تُطلق على المخلوقين وعلى الخالق؛ عند جمهور المتكلمين هي حقيقة في المخلوقين ومجازٌ في الخالق.

وأكثر هؤلاء كما يقول شيخ الإسلام؛ يجعلون ما ليس بمجازٍ مجازًا وينفون ما أثبته الله ﷻ من المعاني الثابتة ويلحدون في أسماء الله وآياته كما وجِد ذلك للمتوسعين في المجاز من ملاحدة أهل البدع.

على كل حال؛ **هذه التفاصيل فيما يتعلق بالأسس التي يمكن أن تكون هي مستند أو مستندات لهم، وبهذا التفصيل؛ يظهر ضعف موقف الباحثين الذين نازعوا شيخ الإسلام وغيره من المنكرين للمجاز في هذا الأمر، ورأوا أن كل ما ذكره الإمام في هذه الدعامة؛ مدفوعٌ ومعارضٌ بحقائق لا تقبل الجدل.** هذا كلام المطعني.

يقول: **كل ما ذكره ابن تيمية مدفوعٌ ومعارضٌ بحقائق لا تقبل الجدل.**

سنشير إلى هذه الحقائق بإذن الله ﷻ.

الآن هذه دعوى ابن تيمية ومَن معه، أن هذا اللفظ ورد ذكره في البداية عند أبي عبيدة، والمجاز بهذا المعنى كان من المعتزلة، وأول مَن عرفنا أنه قال بهذا هو الجاحظ، الجاحظ توفي سنة ٢٥٥ وهو من أئمة المعتزلة، في هذه الدعوى لشيخ الإسلام؛ اتجهوا في الرد على شيخ الإسلام اتجاهين:

الاتجاه الأول: أنه ليس مهمًّا أن يرِد لفظ المجاز بعينه عند السلف، فاللفظ مجرد اصطلاح والمصطلحات غالبًا ما تتأخر في الظهور عن موضوع الفن نفسه، بخاصة في عصور التدوين، وإنما المهم ظهور الفن نفسه حين تُدرك صوره ويميزه الفكر وتلتفت إليه الأذهان.

هذا ذكره المطعني، ونحن معه في هذا، فعلًا، ولكن أثبت، مثل...

الاتجاه الثاني: منازعته في تحديد نشأة القول بالمجاز من حيث التأريخ والجهة.

ابن تيمية ماذا يقول في (٠١:١٩:٢٩)، الجهة؛ هم المعتزلة، والتأريخ؛ ذكرنا، وفي بداية مناقشتي أولئك في كلا المسارين المذكورين؛ أؤكد: أن شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد بلغ الغاية في معرفة هذا الموضوع، ولم يستطع مناظروه إلى الآن على الرغم من دعاويهم العريضة أن يُثبتوا خطأ شيخ الإسلام في الأمور التي قررها في هذا الجانب.

أنا أذكر لكم نموذج لهذه الدعاوي العريضة.

المطعني كتابه كما قلت لكم في مجلدين، وذكر في بدايته؛ ذكر ثلاثة موضوعات ويبدو أنه استعجل بذكرها لأنها عنده فعلًا انجاز غير مسبوق.

يقول: **وإن جاز لي** –في ختام هذا التقديم في مقدمة الكتاب– **أن أعِد بشيءٍ فإني أعِد القارئ بأن جمع المادة الأولية قد أسفر عن حقائق كان يجب أن تُعرف، وأن كثيرًا من معلوماتٍ مغلوطة حول هذه القضية سوف يتضح لنا وللحكم فيها، من خلال مفاجئاتٍ سترد في غضون البحث سوف تبدد كثيرًا من الأوهام والموروثات التي ترسخت في أذهاننا بسبب التلقي الفج.**

الذي يفتقر إلى التدقيق والتحقيق، له أن يفتخر بمنجزاته وبمكتشفاته، ولكن لنرى ما هي هذه الأمور التي استعجل بذكرها.

فمثلًا: قد اشتهر أن الأستاذ أبا إسحاق، –اللي ذكره الآمدي؛ ما يريد يخليه إمام، الآمدي ذكر واحدًا الآن ما يريد...–، قد اشتهر أن الأستاذ أبا إسحاق الإسفراييني وأبا علي الفارسي قد أنكر المجاز في اللغة عمومًا. هذه الأولى.

وأن الإمام أحمد بن تيمية وتلميذه ابن القيم قد أنكراه كذلك في اللغة وفي القرآن الكريم، -أيضًا سيُثبت أنهم لم ينكراه-، وأن سلف الأمة لم يؤولوا شيئًا من آيات الأسماء والصفات، وسوف يرى القارئ الكثير ما يزعزع هذه الموروثات الفجَّة، من خلال نصوصٍ قاطع في الدلالة على المراد منها، وسوف يستبين ويتبين أن هذه المتوارثات لن تثبُت أمام البحث الموضوعي.

زُبدة جوابه، أشار المطعني في مقدمة كتابه في كلامه المذكور إلى أبرز النتائج المهمة، التي عادةً ما يستعجل الإشارة إليها مَن يرى أنه توصل إلى ما لم يُسبق إليه، وأنه يُعد زُبدة جُهوده، وهذه الأمور هي على ترتيب المطعني:

أولًا: ما اشتهر بأن الأستاذ أبا إسحاق وأبا علي قد أنكرا المجاز.

ثانيًا: ما اشتهر بأن شيخ الإسلام وتلميذه قد أنكراه كذلك في اللغة والقرآن.

ثالثًا: وأن سلف الأمة لم يؤولوا شيئًا من آيات الصفات، وإليك أخي القاري الكريم، -هذا كلامه-.

خلاصةً في حقيقة مكتشفات الدكتور المطعني الثلاثة الماضية: أما الأمر الأخير؛ وهو أن سلف الأمة لم يؤولوا وهو سيثبت أنهم أولوا، فلم يكن نصيب المطعني فيه إلا ترديد ما قد اشتُهر قبله في عصاة أهل البدع، تناقله متأخروهم عن متقدميهم وقد رد عليه كثيرون، وهذا الأمر ليس فيه أي جديدٍ يُحسب للمطعني.

هذا ذكره الغزالي، وأن الإمام أحمد أيضًا أوَّل ثلاثة نصوص، شيء ليس فيه أي جديد.

أما الأمر الأول: وهو ما يتعلق بأبي إسحاق، هو ذكر اثنين؛ أبو إسحاق وأبو علي.

ما يتعلق بأبي علي؛ الراجح أنه كان يقول بأن أكثر اللغة مجاز، أبو علي شيخه ابن جني، ابن جني كما سبق وأن ذكرنا؛ يرى أن كل اللغة كلها مجاز أو أكثرها مجاز، وأبو علي مثله، وقد نسب بعضهم إليه وهم قلة إنكار المجاز، ولكن لا يُسلَّم للمطعني أنه اشتُهر بذلك، لا، هو اشتُهر بالقول بأن أكثر اللغة مجاز، هو اشتُهر بهذا.

الطالب: ...

الشيخ: أحسنت، أحسنت، أنا عكست، هذه فائدة المتخصص، جزاك الله خيرًا.

هو تلميذه، أبو علي قال بأن أكثر اللغة مجاز، وتلميذه قال اللغة كلها مجاز، أو أكثرها، وبالتالي لا يُسلَّم له بأنه قد اكتشف جديدًا، فالمهم هنا هو ما يتعلق بأبي إسحاق، فعلًا وهي قضية مهمة، لأن كل أو جُل مَن يذكر هذه القضية يذكر أبو إسحاق من المنكرين، يأتي المطعني ويكتشف أنه ليس من المنكرين، ولكن انظر استعجاله كيف وقعه في هذا الخطأ.

فالمهم؛ كما سبق هو ما يتعلق بأبي إسحاق، وقد شكك المطعني في نسبة القول إليه اعتمادًا على نصٍ ذكره ابن القيم في «الصواعق»، حول العام المخصوص منه البعض.

من الوجوه التي ذكرها ابن القيم في التقسيم؛ أن تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز عديم الفائدة حتى عند القائلين به، لماذا؟ فائدة هذا التقسيم؛ أن يكون مرجعًا وفيصلًا لخلافٍ طويل وعريض، أما إذا كان هذا التقسيم لا يفيدنا في حَسْم هذا الخلاف؛ ماذا نستفيد منه! العام المخصوص منه البعض، اختلفوا فيه، هل هو حقيقة فيما بقي؟ العام مثلًا يشمل هؤلاء الخمسة، خُصص هذا، استثني هذا –أُخرِج–، الآن في الباقي حقيقة أو مجاز؟ هنا خلاف، لو كان هذا التقسيم مضطردًا مناكسًا؛ لاستفدنا منه هنا، للجأ إليه المجازيون أنفسهم، فذكر هذا المثال، ما الذي حصل، في البداية ذكر أبو إسحاق وفي النهاية ذكره...، يعني في البداية ورد خطئًا، ولكن المطعني لما وجد البداية...، يعني أصدره، لو صبر قليلًا وقرأ آخر الصفحة، في آخر الصفحة هو أبو حامد وليس أبو إسحاق، في نفس الكتاب، شوفت الاستعجال!.

ولو صح النقل على أبي إسحاق لكان تحقيق المطعني موضع تقدير، ولكن المطعني أخذه الاستعجال والذي يلاحظ عليه فيما يظنه حشدًا للأدلة المؤيدة له، فبنى الفكرة كلها اعتمادها على أول النص غير متأنٍّ ولو قليلًا في آخر النص، ولا شك أن النسخ المطبوعة كلها من «مختصر الصواعق»، بل والمخطوطة أيضًا كما أفاد ذلك محققه الدكتور الحسن العلوي –زميلنا أسأل الله أن يحفظه ويعلي مقامه–.

في جميع النسخ ورد في البداية؛ أبو إسحاق، ولكن الصحيح أنه أبو حامد الإسفراييني، وليس أبا إسحاق، كما هو واضحٌ من كلام ابن القيم نفسه في نهاية النص المذكور، لنصبر قليلًا قبل أن....

أما ما يتعلق بالأمر الثاني: ما اشتُهر أن ابن تيمية وابن القيم ممن ينكر المجاز، هذا ذكرناه سابقًا.

المطعني؛ أنا عنده ترا من المجازيين، ولا أظن أنه يَسلَم له أحد، شيء من التوسع في كلامي سيأخذه بترابيبه، ترا أنت من المجازيين، نحن نتحدث عن مصطلح له أحكامه وله أسسه، هذه هي الأمور الثلاثة التي اعتبرها...

وبالتالي؛ فكل ما ذكره المطعني وغيره في ردهم على شيخ الإسلام ليس صحيحًا، إما من ناحية الثبوت أو من ناحية التوظيف.

ما ذكروا أنه ليس المهم هو ظهور المصطلح؛ ذكرت، فعلًا ليس مهم، ولكن ألا ترى أن هذا الأمر نفسه ذكره شيخ الإسلام بنفسه؟ يعني شيخ الإسلام نفسه ذكر هذا، ولذلك نرى أنه قد فصَّل فيه بما لا يدع مجالًا لإثارة الأوهام حول موقفه، وكان الأجدر بالمطعني ومَن معه ألا يغيب هذا عن بالهم، وأن لا يوهم القارئ بأن هذا الخلاف العريض وكل هذه الحساسية هي من كلمة المجاز.

والواقع؛ أن الأمر ليس كذلك، وهذا الذي حداني إلى أن أبدأ في هذا الموضوع ببيان تحرير ما هو محل النزاع، تذكرون في أول محاضرة، أول ما بدأت به: تحرير محل النزاع، ترا تحرير محل النزاع دائمًا يفيد الخصم.

والذي يجري هنا في قضية المجاز؛ المجازي هو الذي يتحدث عن نفسه وعن أدلته هو يذكرها ويفندها، والنتيجة هو الذي يختارها ولابد أن أتبعه.

والخلاصة: أن طعن شيخ الإسلام على المجاز مستدلًا بعدم وروده على ألسنة السلف والمتقدمين؛ وليس هو الدليل الوحيد لتقويضه، وإنما هذا مضافٌ إلى جملة أمورٍ تشكل منظومةً قويةً تكفي لإسقاط المجاز.

ومن ذلك:

- فساد مقومات التقسيم.
- عدم استقامة مبادئه الأساسية.
- إضافةً إلى مفاسده الشرعية.

فليس الأمر إذن؛ كما يصوره المطعني وغيره.

أما الأمر الثاني: مراجعته فيما ذكره شيخ الإسلام من تحديد البداية.

أما الاتجاه الثاني: فالبرغم من أن المطعني أطال فيه جدًّا واستنفذ قواه لإثباته، إلا أنه يؤخذ عليه في صميم عمله ما يجعله يلعب خارج الميدان، ذلك أنه كثيرًا ما يصادر على المطلوب، فيحتج ببعض النصوص وينقل كلام السابقين فيها وأنهم قصدوا بذلك المجاز. الكلام له وتحديد المعنى من المطعني.

وشيخ الإسلام يرى أن هذه النصوص حُجة له، وكلام السابقين فيها يدل على سعة اللغة لا على المجاز، مثل ما ذكرنا عن أبي عبيدة، فشيخ الإسلام مثلًا لا يشك في أن المقصود بسؤال القرية هم أهلها وليس البنيان، ولكن مَن قال أن هذا مجاز؟! هنا الخلاف، بل القرية تطلق على هذا وهذا، فإذا جاء المؤلف أو غيره ليحتج على شيخ الإسلام بأن من السلف مَن قال المقصود أهل القرية؟ وهذا مجاز، كان هذا مُصادر على المطلوب لأنه هو موضع الخلاف، والناظر بعين الإنصاف والتجرد في صنيع المطعني يرى أن كل ما نقله قبل التاريخ الذي ذكره ابن تيمية إنما هي استنباطاتٌ استنبطها هو حيث يجد عباراتٍ بلاغيةً معينةً في كتاب سيبويه، وهو في رسالة الشافعي، وهو في «معاني القرآن» لأبي ذكري الفراء وغيرهم فيفسرها تفسيرًا مجازيًّا بدعوى أن المؤلف قال بالمجاز، وفيه كما ذكرنا مرارًا؛ مصادرة عن المطلوب، ويوضح هذا أن الاختلاف واقعٌ في مصطلح خاص، يحمل معنًى خاصًا، يقوم على دعائم معروفة، وله أحكامٌ محددةٌ، قد أفاض فيها القول، هذا الخلاف هنا في...، فلا يُقبل في مثل هذه الأمور أن يُستدل على مَن ينكر وجوده في اللغة بالشيء الذي نشبَه هؤلاء وخلافهم.

وإنني على يقينٍ جازم؛ بأن المناقشة مع المطعني ومَن معه لن تُجدي ما داموا مصرين على المصادرة على المطلوب، وكأني بهم يرون كل منكرٍ للمجاز محجوجًا بما قد يرِد في كلامهم من بعض الصور والأساليب التي يفسرها المجازيون على أنها من المجاز، وقد سلك المطعني هذا المسلك مع شيخ الإسلام، -ذكرت هنا الإحالات-، وابن القيم والشنقيطي، الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ الذي ألف كتابًا مستقلًّا «منع جواز المجاز»، وذكر فيه أمرًا لم أجده حتى عند شيخ الإسلام وعند ابن القيم، وهو موضوع مهم، كثيرًا ما يقولون: إذا كان المجاز موجودًا في اللغة؛ لأن هنا نحن ذكرنا الأقوال ثلاثة:

- مَن ينكر المجاز في اللغة وفي القرآن.
- مَن ينكر المجاز في القرآن فقط، ذكرنا أنهم كثيرون.
- ومَن يثبت المجاز.

الذين يقولون أن المجاز موجود في اللغة وليس في القرآن؛ موقفهم ضعيف.

يقول الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ: **كثيرًا ما يذكرون أنه ما دام أنه موجودٌ في اللغة فلابد أن يكون في القرآن.**

يقول: **لا، لا يلزم، حتى هذا لا يلزم.**

ذكر السبع من الصور البيانية البلاغية موجودة في اللغة كثيرًا ولا يمكن أن تكون موجودة في القرآن، هذا لم أجده عند شيخ الإسلام ولا عند ابن القيم.

مع كل هذا هو ممن يقول بالمجاز، عند المطعني، لذلك أقول وكل هذا من الفوضى في نقطة البداية، وهي تحرير محل النزاع، ومن الأهمية بمكان أن تكون محسومة، فلا يؤخذ الخصم بما لا يراه، ولا تُبدد الجهود في كل اتجاه بما لا تخدم الهدف.

فيه شيء أيضًا ذكره المطعني في اعتراضه على ابن تيمية في تحديد مسألة المجاز، وهذا الأمر يتعلق بأبي زيد القُرشي، رجح المطعني أنه توفي سنة ١٧٠، وأبو عبيدة توفي سنة ٢٠٩، إذن هذا قبله، وقد نقل عنه المطعني نقولًا لو خلت من المعارضة والطعن؛ لكان نقضًا قويًّا لما ذهب إليه ابن تيمية في تعريف تقسيم الكلام إلى الحقيقة والمجاز.

إلا أننا نفاجأ بأن المطعني لم يكن في تقريره مصيبًا ولا مقاربًا للصواب، وأن الصواب أن أبا زيد القرشي متأخر الوفاة عن ذلك التاريخ وهو معاصر لتلاميذ الجاحظ، الجاحظ توفي –أنا لم أجد متى توفي– ولكن هو معاصر لتلاميذ الجاحظ، والجاحظ توفي سنة ٢٥٥.

الدكتور أحمد لوح له كتاب جميل جدًّا «جناية التأويل الفاسد»، وقد فصل في هذا في ذكر التواريخ.

هذا والله أعلم، وصل الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.